مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات ISSN: 2437-0827
مجلد: 01 عدد: 10 2017 DOI:5424/IJO/21547

قطاع المقاولة في الجزائر: خيار تنموي يخضع لتحديات البناء السوسيوثقافي للمجتمع

Algeria's Entrepreneurship Sector: A development option subject to the challenges of social and cultural system

بوعزة عبد الرؤوف
مخبر علم الاجتماع المنظمات والمناجمنت – جامعة الجزائر2

الملخص:

تعتبر المقاولة عملية سوسيواقتصادية تهدف الى خلق ثروات اقتصادية وتقديم خدمات اجتماعية، وهذا من خلال مبادرة مقاول أو مجموعة من المقاولين لإنشاء مؤسسات جديدة أو تطوير اخرى في اطار القوانين السائدة، وذلك باكتشافهم واستغلالهم لمجموعة الفرص الموجودة والتي تحمل امكانية التجسيد في الواقع مع امتلاك القدرة على التنبؤ وتحمل المخاطر التي يمكن ان تنجر على ذلك، وإن نجاح وفعالية هذه العملية يرتبط بشكل خاص بمدى ملائمة النسق الاجتماعي والثقافي لمتطلبات ممارسة المقاولة بنجاح، وعليه سنحاول في هذه الورقة البحثية التطرق لجهود إرساء العمل المقاولاتي في الجزائر، وابراز اهمية البعد السوسيو ثقافي لنجاح ممارسة الفعل المقاولاتي على اعتبار انه البديل تنموي الذي تسعى الى اعتماده في الوقت الراهن .

الكلمات المفتاحية: المقاولة والمقاول، البناء الاجتماعي، ثقافة المقاولة.

Summary:

Entrepreneurship may be defined as a social process aiming to create economic and social resources through the initiative of a group of entrepreneurs to create new institutions or develop others under the prevailing laws by discovering and exploiting the existing group of opportunities that have the potential to be actualized with the ability to predict, Which can be dragged on, and that the success and effectiveness of this process is linked in particular to the extent of appropriate social and cultural context of the requirements of the practice of contracting work successfully. we will try in this paper to address the reality of Entrepreneurship in Algeria as an alternative to develop and highlight the importance of a cultural practice for the success of socio-entrepreneurial dimensional work**.**

key words :Entrepreneurs and Entrepreneurship, Social construction Entrepreneurship culture.

I مقدمة:

تشكل المؤسسة احد اهم الأنساق الفرعية التي يقوم عليها البناء الاجتماعي ككل ،والتي تلعب دورا محوريا في تنميته، مما جعلها محل اهتمام الكثير من الباحثين الذين تعددت مقارباتهم ونظرياتهم حولها كل حسب توجهه الفكري و تكوينه المعرفي ،ولأن المؤسسة حسب مفكري علم الاجتماع هي القلب النابض للمجتمع الحديث فهي تشكل القوة المحركة التي تدفعه الى الحداثة من حيث

ان لها دورا وظيفيا موجها نحو تحقيق التنمية وضمان التطور المستمر له ،وإن تحقيق هذا المسعى حسب الكثير من الباحثين السوسيولوجين يتوقف على كفاءة هذه المؤسسة في الاستغلال الامثل لمختلف الموارد المتواجدة في البيئة المحيطة بها من جهة وكذا قدرتها على تحقيق الاندماج و التكيف مع كل التحديات و الظروف و التغيرات التي تطرأ على هذه البيئة من جهة اخرى.

هذه البيئة التي عرفت مطلع القرن الماضي العديد من التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية بحيث اتسمت بهيمنة الطابع الرأسمالي القائم على مبادئ تتيح حرية ممارسة النشاط الاقتصادي و الانتاجي و استغلال الثروات من طرف جميع افراد المجتمع وتشجع بروز قيم الابداع و الاخذ بالمبادرة و كذا انفتاح الاسواق و انتشارها، وهذا ما كان له الاثر الايجابي في تزايد بناء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وبالتالي بروز نظام المقاولة كقطاع تنموي يساهم في تحقيق المضامين الاجتماعية على اعتبار انه قطاع يتم بموجبه استغلال مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين لمجموعة من الفرص الموجودة داخل البناء الاجتماعي ومحاولة تجسيدها على ارض الواقع من اجل خلق ثروات اقتصادية و اجتماعية تسهم في جعل هذا البناء ككل يعيش حالة من الديناميكية التي تعمل بدورها على ضمان سيرورة عجلة التنمية و التطور به.

هذا ولقد برزت المقاولة كبديل وظيفي لتحقيق التنمية في المجتمع الجزائري مع مطلع سنوات التسعينيات من القرن الماضي، وذلك كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لتجاوز مختلف الازمات الاجتماعية و الاقتصادية الناتجة عن عجز المؤسسات العمومية على بلوغ الفعالية و تطوير استثماراتها لخلق الثروة و زيادة الارباح وهذا ما ادى بدوره الى تفاقم نسبة البطالة وتأزم الاوضاع المعيشية و بالتالي وقوع خلل وظيفي في مسار التنمية بالمجتمع ككل، حيث اتجهت الجزائر في هذا الشأن الى تبني سياسة اصلاحية قائمة على تحرير الاقتصاد وفتح مجالات الاستثمار امام القطاع الخاص والانتقال الى نظام اقتصاد السوق الحر، وذلك من خلال سن مجموعة من التشريعات القانونية و التنظيمية المدعمة و المنظمة لنجاح هذا الانتقال، بالإضافة الى تقديم الدعم المالي عبر منح قروض و تسهيلات بنكية للقطاع الخاص وهذا ما يساهم بدوره في تشجيع افراد المجتمع على انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وممارسة العمل المقاولاتي و خلق الثروة و بالتالي المساهمة في اثراء الناتج القومي للبلاد ككل، هذا وبالرغم من كل الجهود السابقة فقد اثبت الواقع ان قطاع المقاولة في الجزائر لم يصل بعد الى مستوى التطلعات و الرهانات التنموية، بحيث نجد ان قدرة هذه المقاولات على المنافسة الداخلية و الخارجية لا تزال جد محدودة، حيث لا تتجاوز نسبة المساهمة في التشغيل 10 % من نسبة العمالة الوطنية، كما ان مساهمتها في اجمالي الصادرات الوطنية لا تتجاوز 03.06 %، وهو ما اكده خبراء اقتصاديون ضمن الاسبوع العالمي للمقاولاتية الذي نظم سنة 2013 على مستوى ازيد من 130 دولة منها الجزائر، حين اعتبروا ان هذه الاخيرة خسرت رهان إنشاء 02 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة الذي اعلنته قبل عشر سنوات.[1] وعليه إنه من المهم البحث في مدى فعالية السياسة التي تنتهجها الجزائر في دفع عجلة قطاع المقاولة نحو تحقيق الاهداف و الانجازات و الرهانات التنموية، من خلال الكشف عن النقائص الموجودة وعن ماهية المتغيرات الكامنة التي تقوم عليها الممارسة المقاولاتية الناجحة و القادرة على تصحيح مسار التجربة المقاولاتية في الجزائر.

هذا وتعد المتغيرات السوسيوثقافية التي يطرحها البناء الاجتماعي عاملا هاما في نجاح العمل المقاولاتي من حيث انه يكسب الافراد المقاولين مجموعة من القدرات والاستعدادات الاجتماعية و الثقافية و التنظيمية الكامنة في ثقافة المجتمع الذي ينتمون اليه، حيث يؤكد بعض الباحثين هذا بقولهم " ان اكتساب المقاول لصفة المنظم وروح المبادرة و المخاطرة ليست مرهونة بنوعية التعليم فقط

وانما مرهونة بعوامل اخرى ....تتمثل في الخبرة العملية المكتسبة وفي النظام الاجتماعي العام المشجع او المقيد للنشاط و المبادرة، وفي قيم ومعايير اكتساب المكانة الاجتماعية في المجتمع الكامنة في ثقافة المجتمع ذاته المشجعة او غير المشجعة للإنجاز.[2]

وعطفا على ما سبق سنحاول في هذا المقال التطرق الى المقاولة كقطاع تنموي في الجزائر واهمية مراعاة البعد السوسيوثقافي في ممارسة العمل المقاولاتي وفق النقاط التالية :

- مدخل مفاهيمي.
- جهود الجزائر لبعث المقاولة كقطاع تنموي.
- العناصر السوسيوثقافية المؤثرة في ثقافة المقاولة
- دور البناء السوسيوثقافي في تطوير النشاط المقاولاتي

II مدخل مفاهيمي:

1) المقاول والمقاولة

ان محاولتنا تعريف المقاولة يستلزم منا تحديد مفهوم المقاول بإعتباره الفاعل القائم بالفعل المقاولاتي او المقاولة ، ولقد عرفت كلمة المقاول تطور في دلالتها الرمزية عبر مختلف العصور حيث كانت تعني الشخص الذي يشرف على مسؤوليات ويتحمل أعباء مجموعة من الافراد ثم اصبح يعني الشخص الجريء الذي يسعى من اجل تحمل مخاطر اقتصادية ، اما في القرن السابع عشر و الثامن عشر فإن كلمة المقاول تشير الى الشخص الذي يهتم بأنشطة المضاربة .[3]

هذا وإن من اوائل المنظرين لهذا المفهوم نجد **(J.B.Say–1803)** الذي يرى بأن المقاول هو ذلك المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم و سائل الانتاج بهدف خلق منفعة جديدة[4] هذا ويعرف " **Cantillon**" المقاول على انه " صاحب رأسمال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن لا يقين (عدم التأكد) البيئة المحيطة "[5]. في حين نجد "شومبيتر **Schumpeter**" يعرف المقاول على انه " الشخص المبدع الذي يقوم بايجاد توليفات جديدة لوسائل الانتاج تأخذ عدة اشكال منها: انتاج السلع أو تقديم الخدمات ، وكذا ادخال طرق انتاج جديدة ،فتح اسواق جديدة ، ايجاد مصادر تموين بديلة ،وخلق طريقة تنظيمية جديدة".[6]

وبعد عرضنا لمجموعة متعددة من التعاريف حول المقاول ، سنحاول التطرق الى مفهوم المقاولاتية انطلاقا من انها " تشكل الفعل الذي يقوم به المقاول و الذي ينفذ في سياقات مختلفة وبأشكال متنوعة ،فقد يكون عبارة عن انشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني كما يمكن ان يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها."[7]

ويعرفها " **آلين فايول Alain Fayolle** " على انها "سيرورة يمكن ان نجدها في مختلف البيئات و بأشكال مختلفة ،تقوم بإدخال تغييرات في النظام الاقتصادي عن طريق ابداعات قام بها افراد او منظمات ،هذه الابداعات تخلق مجموعة من الفرص الاقتصادية و تكون محصلة هذه السيرورة هي مجموعة الثروات الاقتصادية و الاجتماعية للأفراد و المجتمع ككل".[8]

اما "**روبرت هيسريه Robert Hisrih** " فيعرف المقاولة على انها " السيرورة التي تهدف الى انتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت و الجهد اللازمين مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها سواء كانت مالية او نفسية او اجتماعية ،و بمقابل ذلك يتم الحصول على اشباع مادي ومعنوي ".[9]

كما نجد ان الكثير من الباحثين يعرفونها ايضا على انها " ما يقوم به المقاولون من ابداع شخصي و يخوضون المخاطر بخلق مؤسسات جديدة ،وذلك بالبحث عن الموارد بهدف تنفيذ افكار جديدة مبدعة تسمح بحل المشاكل و رفع التحديات ، أو تلبية احتياجات سوق محددة بوضوح" .[10]

ومن خلال ما تناولناه من تعاريف سابقة يمكن استخلاص تعريف للمقاولة كما يلي: هي فعل ناتج عن إرادة فرد او مجموعة من الافراد في استغلال مجموعة الفرص المتاحة في البيئة السوسيو اقتصادية مع الاخذ بعين الاعتبار درجة الخطورة المنجرة عن ذلك الفعل ،وذلك من اجل خلق قيمة مضافة في عملية التنمية و تلبية متطلباتها.

2) البناء الاجتماعي:

يعود انتشار مصطلح البناء الاجتماعي الى المحاضرة التي القاها " **راد كليف براون**" سنة 1940 بعنوان "**في البناء الاجتماعي**"، والتي تعبر عن نظرته للأنثروبولوجيا الاجتماعية باعتبارها فرعا من العلم الطبيعي يقوم على منهج الملاحظة و الاستقراء للوصول الى قواعد عامة وكلية، حيث يعتبر ان كلمة البناء تشير بالضرورة الى وجود نوع من التنسيق او الترتيب بين الاجزاء التي تدخل في تكوين الكل الذي نسميه البناء، و الابنية الاجتماعية هي الأخرى نوع من انواع الابنية التي يقوم عليها هذا الكون على غرار الابنية الطبيعية، ويجب العمل على اكتشاف الخصائص العامة التي تقوم عليها هذه الابنية الاجتماعية التي تتألف من الكائنات الانسانية التي تتمايز فيما بينها بحسب المكانة الاجتماعية و الادوار المنوطة بهم و التي تلعب دورا بارزا في تحديد العلاقات الاجتماعية بينهم.[11]

هذا ولا يمكن فهم البناء الاجتماعي إلا بملاحظة العلاقات الاجتماعية التي تتجلى في السلوك المتبادل بين الاشخاص و الانساق الاجتماعية التي ينتمون اليها وهنا يميز "راد كليف براون" بين الاشخاص و الانساق، حيث يعتبر الانسان كشخص هو موضوع دراسة الأنثروبولوجي الاجتماعي وهو اللبنة الاولى و الاساسية التي يتكون منها البناء الاجتماعي ويقوم على اساسها، في حين يرى ان الانساق الاجتماعية هي الاجهزة التي تتفاعل فيما بينها داخل هذا البناء، والتي يقوم كل منها بوظائفه الاجتماعية التي بفضلها يضمن البناء حياته و استمراره، فالبناء الاجتماعي في الواقع إنما هو مجموعة من الأنساق الاجتماعية (نسق اقتصادي ، نسق سياسي، نسق ثقافي ،نسق تربوي ..الخ) والتي تتشابك فيما بينها وتتعامد في شكل رتيب ومنتظم.[12]

واستنادا الى ما سبق يمكننا ان نعرف البناء الاجتماعي على انه: تنظيم كلي يقوم على شبكة العلاقات الاجتماعية الفعلية التي تقوم بين سائر الاشخاص و الأنساق المختلفة داخل اي مجتمع و التي تعمل على بقائه و استمراريته.

3) الثقافة و ثقافة المقاولة:

ان ظهور مفهوم الثقافة يرتبط عموما بنشأة الانثربولوجيا و علم الاجتماع ،ولعل الباحث الانثربولوجي **تايلور E.B.Taylor** من السباقين لتحديد مفهوم للثقافة حيث يعرفها على انها " ذلك الكل المركب الذي يضم المعرفة و العقيدة و الفن و الأخلاق و القانون و التقاليد ،وجميع مقومات و العادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في مجتمع معين"[13] ،وعليه يتضح من خلال هذا التعريف ما يراه الباحث **بشاينية سعد** " أن الثقافة هي نظام متكامل من السلوك الاجتماعي ،يسانده عدد من الأفكار و القيم و المبادئ فهي إذن الاسمنت الذي يحكم وثاق أفراد المجتمع بعضهم مع بعض." [14]

أما عن مفهوم ثقافة المقاولة فقد ظهر كمفهوم حديث خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي فقد برز في البحوث الخاصة بالإدارة في أمريكا الشمالية في سنة 1981 وقد شاع استعماله في العديد من المقالات المتعلقة بالمؤسسات الأمريكية ، كما ارتبط كذلك

بمفهوم كفاءة المؤسسات الأمريكية وتمثل كل من الاجتهادات المتمثلة في "نظريةZ"،وفن الإدارة اليابانية و ثقافة المقاولة و ثمن الامتياز من المصادر الأساسية الأربعة لثقافة المقاولة كما تعتبر بعض المقالات الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1981 من بين المراجع الأساسية الأولى التي تناولت هذا المفهوم.[15]

وعموما تعتبر ثقافة المقاولة نظام يقوم على مجموعة من المدخلات المتمثلة في الافكار، القيم، الموارد، المعارف ..الخ والتي تخضع الى جملة من العمليات التي هي عبارة عن مسار الانشاء وتفاعل العناصر المكونة للمدخلات ثم تبرز المخرجات كنتيجة لهذه العمليات والتي تتمثل في السلوكات، الاجراءات، الاستراتيجية، المنتجات، الخدمات، الصورة...الخ. هذا وتضم ثقافة المقاولة مجموعة القيم الخاصة بالمقاول منه: الاستقلالية، الابداع، المسؤولية، الرغبة، المخاطرة وغيرها من القيم والمبادئ التي تصبغ المسار المقاولاتي من الفكرة الى التجسيد.

III جهود الجزائر لبعث المقاولة كنشاط تنموي

لم تحتل المقاولة مكانا بارزا ضمن الخيارات التنموية بالجزائر بعد الاستقلال، وذلك راجع لتبني الفاعلين آن ذاك للخيار الاشتراكي وفق شعار "الجزائر حررها الجميع و يبنيها الجميع" ،ومعطية بذلك الاولوية للقطاع العام على القطاع الخاص ، فكانت عملية انشاء المؤسسات تتم في الاطار العمومي وفق نظام الاقتصاد الموجه، لتلعب الدولة دور المقاول المنشئ و المالك لهذه المؤسسات و المسؤول عن تسييرها لدفع عجلة التنمية و تطوير الاقتصاد الوطني، فتبنت استراتيجية الصناعات المصنعة و تركيز الاستثمار بشكل اساسي في قطاع الطاقة و الصناعات التحويلية لتشيد بذلك العديد من المؤسسات العمومية الكبرى كأقطاب صناعية لتلبية احتياجات السوق و تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلاد ودفع عجلة التنمية.

هذا وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة لنجاح هذه المؤسسات الا انها لم تقدم الاسهام الوظيفي المنتظر منها، بحيث غابت عن الكثير منها الفعالية وتراكمت ديونها واصبحت تشكل خلل وظيفي بالنسبة لمسار التنمية ككل، هذا ما دفع الدولة مع مطلع سنوات الثمانينيات من القرن الماضي لمراجعة النظام الاقتصادي السائد والتحول من نظام الاقتصاد الموجه الي نظام اقتصاد السوق ، الامر الذي ادى الى احداث تغيير على النظام المؤسساتي واصبح هناك اعتراف بالملكية الخاصة للمؤسسات وفتح مجال الاستثمار امام القطاع الخاص وهو ما شجع هذا الاخير على انشاء مؤسسات ومقاولات قادرة على خلق الثروة وتوفير مناصب العمل وبالتالي بروز قطاع المقاولة في الجزائر كبديل وظيفي لتحقيق التنمية ومشروع مجتمعي جديد تغيب فيه الدولة المقاول ويبرز فيه الفرد المقاول.

1. سياسة بعث المقاولة كقطاع تنموي في الجزائر:

سنحاول ابراز سياسة بعث المقاولة كقطاع تنموي في الجزائر من خلال عرض اهم المراحل التي مرت بها:

أ) مرحلة ما قبل سنة 1988: لقد تميزت الساحة السياسية والاقتصادية في هذه المرحلة بتبني الدولة للنهج الاشتراكي والاعتماد على المؤسسات العمومية، حيث عمدت الدولة لإنشاء المؤسسات كبيرة الحجم فكان يطلق عليها اسم (صونا واخواتها) مثل سوناطراك، سونلغاز، سونليك، سوناكوم ..الخ فأطلق على هذا النوع من الاقتصاد تسمية الاقتصاد الثقيل، والذي يعطي اهمية واولوية لمشاريع الصناعات المصنعة واعتبارها قطاعات استراتيجية، في حين لم يلقى القطاع الخاص ونظام المقاولة اهتماما كبيرا واعتبرت قطاع هامشي.. ذو طابع عائلي واكثر حرفية وفرص نجاحه قليلة ، وبالتالي فتأثيره في الاقتصاد الوطني تأثير محدود.[16]

هذا واستمرت هيمنة القطاع العام الي غاية سنة 1982 اين تم اصدار اول قانون متعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص، وهو القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 اوت 1982 مما يعكس تحولا نسبيا في رغبة المقرر الاقتصادي للنهوض بالقطاع الخاص [17]، الا انه احتوى على مجموعة من الشروط و التي تعتبر غير محفزة للقطاع الخاص الوطني تتمثل في:[18]

- ضرورة الحصول على موافقة مبدئية على كل المشاريع الاستثمارية الخاصة.
- الصعوبة في تمويل المشاريع المعتمدة حيث لا يتعدى تمويل البنك 30 % من الاستثمار المعتمد.
- لا ينبغي ان يتجاوز مبلغ الاستثمار 30 مليون دينار للمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة او المؤسسة ذات اسهم، و10 ملايين دينار للمؤسسة الفردية او شركة التضامن.
- منع امتلاك مشاريع في نفس الوقت.

هذا ومن بين ايجابيات و مكتسبات هذا القانون على قلتها نجد:[19]

- الحق في اكتساب تجهيزات وفي بعض الحالات مواد اولية
- الحصول على تصريح العام للواردات و ايضا نظام الواردات دون دفع.

وقد عرفت سنة 1983 استحداث ديوان للتوجيه والمتابعة وتنسيق الاستثمار للقطاع الخاص، وسنة 1987 انشاء الغرفة الوطنية للتجارة المتعلقة بالاستثمارات الخاصة، كخطوات محتشمة قامت بها الدولة لصالح القطاع الخاص، عموما ان الاطار القانوني للاستثمار الخاص في الجزائر السائد في هذه ساهم بشكل واضح من الحد من بروز نظام المقاولة وتطور القطاع الخاص، وذلك نتيجة لشروط الاستثمار التي وضعتها الدولة للمستثمرين الخواص المحليين والتي لم تحمل في طياتها تسهيلات واعانات كافية لتنشيط هذا النوع من الاستثمارات وهذا ما اثر بشكل سلبي على تطور الاستثمار لدى القطاع الخاص واكتفى هذا الاخير ببناء مؤسسات عائلية صغيرة تم توجيه نشاطها الى قطاعات اقتصادية لا تعتبر قطاعات حيوية واستراتيجية مثل الصناعات الحرفية وانتاج المشروبات وصناعة لبلاستيك ومواد البناء والاشغال العمومية...الخ واستمرت هذه السياسة الى غاية نهاية الثمانينيات اين اضطرت الدولة نتيجة الواقع الاقتصادي والاجتماعي الصعب الى تبني اصلاحات اقتصادية وسياسية اعتبرت منعرجا حاسما في مسار القطاع الخاص ونظام المقاولة والتي ادت الى اعادة النظر في الدور المنوط بها في الحياة الاقتصادية، [20]والاعلان عن بداية مرحلة جديدة للمقاولة في الجزائر.

ب) مرحلة من سنة 1988 الى سنة 1996: عرفت هذه المرحلة انهيار النظام الاشتراكي وغلق الكثير من المؤسسات العامة و بداية توسع القطاع الخاص كبديل لها في التنمية الوطنية، وذلك كنتيجة لمجموعة الاصلاحات التي مهدت للإنتقال التدريجي من الاقتصاد المركزي المخطط يعتمد على القطاع العام الى اقتصاد السوق الذي يعتمد على القطاع الخاص وحرية المنافسة ، ولعل من بين اهم هذه الاصلاحات التي جاءت بها السياسة التنموية الجديدة نجد:

- اصدار قانون رقم 10-90 المؤرخ في 14 افريل سنة 1990 المتعلق بالنقد و القرض و الذي جاء بهدف اصلاح القطاع المصرفي حتى يتماشى مع متطلبات نظام اقتصاد السوق من خلال توفير الشروط الملائمة لترقية المبادرة الخاصة في الاستثمار و لذلك فقد تضمن هذا القانون مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات العامة بالنسبة للحصول على قروض و اسعار الفائدة.[21]
- اصدار المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 5 اكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، حيث حمل هذا المرسوم العديد من الاجراءات لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص سواء كان محلي او اجنبي، ومن بين اهم هذه الاجراءات نجد انشاء وكالة

ترقية ودعم الاستثمارات APSI هذه الوكالة تسهر على دعم المستثمرين ومساعدتهم على انجاز مشاريعهم من خلال استيفاء الشكليات اللازمة لذلك وهو ما يمكنهم من الاستفادة من المزايا الممنوحة في اطار هذا المرسوم، كما ينص هذا الاخير على الغاء اجبارية الحصول على الموافقة المبدئية على الاستثمار و الاكتفاء بمجرد التصريح بالاستثمار عند وكالة ترقية ودعم الاستثمارات.[22]

- تبني الاطار المرجعي والقانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية سنة 1994 ،ثم يليها تبني قانون الخوصصة 1995.[23]

وعليه فقد جهزت هذه القوانين الارضية المناسبة لتفعيل الجانب الاستثماري لدى القطاع الخاص وهو ما يشجع على انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وبالتالي بداية بروز قطاع المقاولة كقطاع استراتيجي هام يساهم في تحقيق السياسة الاقتصادية الجديدة.

ج) مرحلة ما بعد سنة 2001: في هذه المرحلة حاول المشرع الجزائري اعطاء دفعا جديدا للقطاع الخاص، نتيجة ادراكه لجملة النقائص في القوانين الاستثمارية السابقة، وذلك من خلال طرح تعديلات جديدة تسمح بترقية استثمارات هذا القطاع و تذليل الصعوبات التي تواجه النشاط المقاولاتي، فقام بإصدار أمرين هامين في تحقيق ذلك الاول يتعلق بتطوير الاستثمار جاء تحت رقم 01-03 الصادر في 20 اوت 2001 حيث يحدد هذا القانون الاطار العام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية و الاجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في مجال الامتياز او الرخصة و الثاني جاء تحت رقم 01-18 الصادر في 12ديسمبر 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث يحدد هذا القانون الاطار العام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والاجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع و الخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في مجال الامتياز أو الرخصة، ثم صدرت مجموعة من المراسيم سنة 2003 تعلقت بشكل اساسي بالمشاتل والمحاضن ومراكز التسهيل والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وغيرها من اشكال الدعم بغية توفير مناخ استثماري ملائم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الممارسة المقاولاتية.

2. تقييم سياسة دعم وتنمية النشاط المقاولاتي في الجزائر

بالرغم من الجهود الجبارة التي قامت بها الدولة الجزائرية في سياستها لبعث النشاط المقاولاتي و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الى ان هذه السياسة حسب العديد من الدراسات التقييمية لم تصل الى النتائج التي كانت متوقعة منها ، و التي تعود حسبهم الى ان هذه السياسة لم تأخذ بعين الاعتبار البعد السوسيوثقافي كعامل رئيسي في نجاح الممارسة المقاولاتية، حيث يرى الباحث "**محمد قوجيل**" في نتائج دراسته التي كانت في سنة 2016 بعنوان "**دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**" "ان هناك عدة اسباب أدت الى هذا الوضع، اهمها الثقافة المقاولاتية التي تكافح لإجاد مكان لها في المجتمع فالمقاول لا ينظر له دائما بإيجابية في بيئة اعمال جد معقدة يطغى عليها الفساد و البيروقراطية وطول مدة الاجراءات وغياب المنافسة الشريفة، بالإضافة الى عدم فعالية نظام التعليم و افتقار حاملي المشاريع الى التكوين الجيد في الاساسيات المقاولاتية (مثل المحاسبة او الادارة) مما يصعب من ضمان نجاح واستمرارية المؤسسات الصغيرة".[24]

ويضيف الباحث في هذا السياق ايضا " ان وصول المؤسسة المصغرة الى مرحلة النمو و التوسع لا يمكن ان يتحقق الا اذا توفرت لدى اصحابها المميزات و الخصائص المقاولاتية كالابتكار و الرؤية الاستراتيجية، وبالتالي فالسلطات العمومية يجب ان يكون هدفها الاساسي هو العمل على ظهور طبقة المقاولين الذين يشكلون في مجموعهم محرك النشاط الاقتصادي في المستقبل نظرا للمقدرة التي يمتلكونها على تجاوز العادات الاجتماعية الموجودة كما اشار الى ذلك "شامبيتر"، ام كون التشغيل هو الهدف الرئيسي من هذه

الهيئات كما هو الحال للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فهذا يعكس بعدا اجتماعيا للعملية لا يراعي الابعاد المقاولاتية التي من شانها توفير شروط المؤسسة الناجحة مستقبلا و التي تكون لها القدرة على التكيف و الاستمرار و التوسع".[25]

IV العناصر السوسيوثقافية المؤثرة في ثقافة المقاولة

إن عملية خلق وبناء ثقافة مقاولاتية أمر شبيه بالتنشئة الاجتماعية للطفل، فهي قيم يتم تعليمها وتلقينها للأفراد منذ البدايات، ويتعلمها الأطفال في البيت من خلال الممارسات اليومية للوالدين، وكلما كانت القيم مغروسة مبكرا كلما كانت آمنة وأقوى، وكذلك الأمر بالنسبة لمختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالمدارس ودور العبادة، منظمات المجتمع المدني، ووسائل الاعلام ..الخ فهم يشكلون طرفا مهما في خلق العادات والتقاليد وطرق العمل، وخاصة في مجال الاستثمار المقاولاتي، حيث تلعب الرؤية والفلسفة التي يغرسونها في الافراد دورا كبيرا في تكوين الرأسمال الثقافي للمقاولين.

هذا وتتأثر الثقافة المقاولاتية التي يتبناها الافراد المقاولون حسب الكثير من الباحثين والمفكرين بجملة من العناصر السوسيوثقافية، والتي قسمها كل من "**K.Assala**" et "**A.Tounes**" الى تيارين هما:

- **التيار الاول:** وتتمثل في مقاربة السمات، وهو ما يعبر عن الارتباط بين الثقافة وخصائص وسمات المقاول، حيث نجد ان محفزات واهداف المقاولين تختلف نظاميا حسب الخصوصيات الثقافية للمقاولين، وهذه الاختلافات تعبر عن خصائص مشتركة لكل المقاولين مقارنة بغير المقاولين، بحيث نجد ان فعالية ونجاعة النشاط المقاولاتي يرتبط بالأبعاد الثقافية التي يتميز بها المقاولون والتي تتمثل في جملة المعتقدات، الحوافز، المعرفة والسلوكات والتي تشكل الارضية التي تقوم عليها المقاولة.[26]
- **التيار الثاني:** اهتم التيار الفكري الثاني بالبحث في العلاقة بين الثقافة الوطنية و الحياة المقاولاتية التي تبرز مؤشراتها في معدل انشاء المؤسسات، معدل الابتكار وخلق القيمة والابداع ، درجة التنوع المقاولاتي ...الخ، حيث حاول انصار هذا التيار الفكري تسليط الضوء على الاختلاف الموجود في الحياة المقاولاتية بين منطقة و اخرى الذي مرّده الى الاختلافات السوسيوثقافية الموجودة بين هذه المناطق.[27]

هذا ومن بين اهم الباحثين الذين اهتموا بالبحث في ابعاد الثقافة الوطنية على المقاولاتية نجد الامريكي "**جيرت هوفستاد**" الذي قام بدراسة ثقافة شركات الأعمال الدولية بمختلف قطاعات الاقتصاد الدولي ، ويمكن تصنيف دراسته ضمن المدخل الثقافي في دراسة المنظمة او المقاولة وتحليلها وما ينتج عنها من سلوكات ونتائج خصوصا في ظل التنوع الثقافي بين المنظمات الدولية .

وركز "هوفستاد" في دراسته على تأكيد القائل بأن الثقافة السائدة بالتنظيمات و المؤسسات – بما في ذلك المقاولات– ما هي إلا انعكاس لانساق ثقافية عامة وشاملة تنتمي إليها المؤسسات، و من اجل إثبات صحة هذا الافتراض و التأكيد عليه من خلال الدراسة التي أجراها على شركة المعلوماتية المتعددة الجنسيات IBM لكشف اللثام عن تأثير الثقافات الوطنية للبلدان التي تتواجد بها فروع هذه الشركة و الموزعة آنذاك على حوالي أربعين دولة ، واتجه الباحث إلي تحليل طبيعة العلاقة القائمة بين خصوصيات ممارسة العمل بالشركة و خصوصية القيم الثقافية المحلية ،وذلك من خلال جملة من البحوث التي قارن فيها بين فروع الشركة العالمية ليتوصل إلي نتيجة مفادها أن هناك اختلاف واضح في الثقافات الوطنية في إطار الثقافة المؤسساتية للشركة[28]، وارجع هوفستاد هذا الاختلاف بين الفروع الأربعة المدروسة إلي أربعة أبعاد أساسية :[29]

1. **المسافة الهرمية (التفاوت بتوزيع القوة):** ويقصد بها ذلك الحيز الذي يقبل فيه أفراد مجتمع معين التوزيع الغير عادل للثروة والسلطة أو القوة بمعنى مدى استعداد أفراد المجتمع ومؤسساته لتقاسم القوة بشكل متكافئ أو مختلف زيادة بتركيز القوة و انخفاضا،

حيث اظهر أن بلدا كالدنمارك يمتاز بمسافة هرمية محدودة ، ولا يقبل أعضاؤه بسهولة التوزيع غير المصنف للثروة ،حيث أكد أن المناخ العام السائد في البلاد يفرض التساوي بين أفراده وضرورة التقاسم العادل للثروة ، وفي ظل هذا النمط كثيرا ما تتعرض بعض الشركات العالمية ذات البنية الهرمية إلي صعوبات كبيرة .

2. **مراقبة اللايقين (عدم التأكد):** ويظهر في هذا العامل مقدار تقبل المجتمعات للمسائل الغير يقينية بحيث يختلف الأمر من مجتمع إلي آخر وفقا لتأثيرات متباينة كالإيمان بالعلم ومقدرته على تأمين الإنسان ضد المخاطر والكوارث الطبيعية، أو الوثوق بالقانون وما يمكن أن يضمنه عبر التامين ضد المرض أو السرقة أو الشيخوخة ،أو الإيمان الديني الذي عده "هوفستاد" عاملا ثقافيا يدفع باتجاه قبول اللايقين و الرضا بما يأتي من الغيب، وتتبلور في مختلف المجتمعات الإنسانية مستويات مختلفة من التسامح مع مسألة اللايقين و الغيب و الطوارئ و في الثقافات التي تكون فيها مراقبة اللايقين ضعيفة يقبل الناس بسهولة الأفكار المجددة والسلوكات الغير معتادة ،وبالعكس في المجتمعات التي تقوى فيها مراقبة اليقين مرتفعة في اليونان والبرتغال واليابان ،وهي ضعيفة في سنغافورة وهونغ كونغ والسويد .
3. **الفردانية او الجماعية:** ويرتبط بالمدى تأكيد المجتمع على حرية الأفراد و استقلاليتهم مقارنة بالرغبة و الاستعداد للعمل الجماعي ،ويرى "هوفستاد" أن الفردانية تعد في بعض الثقافات مصدر حرية و راحة ومتعة كما هو الحال في الثقافة الامريكية على سبيل المثال ، في حين نجد الفردانية تعد انفصالا و انحراف ومثال ذلك الثقافة الصينية و المكسيكية .وتكون العلاقة بين أفراد المحيط الواحد في ثقافة المحيط الواحد هشة ،ويرتفع ثقة الأفراد في تدبر شؤونهم بمفردهم ،وعلى خلاف ذلك يستمد الأفراد الذي ينتمون إلي الثقافات الجماعية شعورهم بالهوية و الانتماء من المجموعة التي ينتمون إليها .
4. **الذكورة والأنوثة:** وتتعلق بتوزيع الأدوار –من مجتمع إلي أخر –حسب معطى النوع الاجتماعي ففي الثقافات التي تمتاز بدرجة ذكورية مرتفعة غالبا ما ينظر إلي الرجال على أنهم أكثر ضمانا، وينظر الي النساء أنهن أكثر رفعة وأدبا ويبين "هوفستاد" في هذا الشأن إن الثقافات ذات درجة ذكورية الضعيفة لا تشهر فيها تلك التفرقة بين النساء و الرجال وان درجة حصول النساء على مواطن شغل تقنية في الثقافات الذكورية –اليابان و النمسا مثلا – هي اقل بكثير ممن يحصلن عليه في الثقافات النسوية كما هو الشأن في السويد و النرويج أو هولندا .

V دور البناء السوسيوثقافي في تطوير النشاط المقاولاتي:

يعد البناء الاجتماعي الذي تنتمي إليه المقاولة وتنشط في إطاره، احد اهم المصادر الأساسية و المباشرة المؤثرة في تكوين ثقافة المقاولة ، حيث نجد قبل ان انشاء أي فرد لمقاولة ما، يكون قد تعرض مسبقا لتأثير الأنساق السوسيوثقافية المختلفة والمتعددة الموجودة في هذا البناء و التي يكون الفرد المقاول قد مر بها وتأثر بسياستها و قيمها، وعليه فهذه الأنساق تسهم بشكل كبير في التأثير على سلوكه ومواقفه و اتجاهاته وتكوين هويته المقاولاتية، وبالتالي فالجزائر محتاجة في مسارها التنموي المستقبلي و القائم على تفعيل دور المقاولات، الى تبني استراتيجية قائمة على ضرورة تهيئة البناء السوسيوثقافي وتكييفه مع متطلبات الممارسة المقاولاتية لتكوين طبقة من المقاولين الجزائريين الذين يتمتعون بخصوصيات سوسيوثقافية تساعدهم في تفعيل نشاطهم المقاولاتي وتحقق لهم الاستمرار، وان تحقيق هذا يستلزم من الفضاءات و الانساق الاجتماعية المشكلة للبناء الاجتماعي العام ان تلعب دورا رئيسيا في تكوين هوية المقاول وتهيئته لمتطلبات الممارسة المقاولاتية، وسنحاول عرض دور اهم هذه الانساق في مايلي :

1. الفضاء الاسري:

تعد الاسرة الفضاء الاجتماعي الاول المساهم في تكوين قيم الفرد المقاول و علاقته بالمجتمع ومدى ثقته في الاخرين، فهي تمثل محور العلاقات التفاعلية في المجتمع من حيث انها تعتبر حلقة الوصل بين الفرد و البناء الاجتماعي المحيط به بأنساقه المختلفة، وذلك من خلال ما يربط افراد الاسرة الواحدة من علاقات في اطار عادات وتقاليد و قيم ومعايير المجتمع ، [30] فالأسرة بمعاييرها و قيمها هي التي تتحكم و تحدد لفرد المقاول مدى ونوع العلاقات والروابط و الارتباطات التي يبنيها الفرد المقاول مع مختلف الانساق الاجتماعية الاخرى ومقدار الثقة فيها، حيث كلما كانت قيمها موجهة نحو الاستثمار و المخاطرة واخذ المبادرة من اجل خلق الثروة وتعظيم المنفعة كلما ساهمت في تكوين وتنشئة مقاولين جدد ، وبالتالي تلعب الاسرة دورا مهما في دفع المقاول لإنشاء مؤسسته وانجازه مشروعه، بحيث نجد في الكثير من الاحيان ان قرار انشاء مقاولة و الاستثمار في مشروع معين لا يكون نتيجة اختيار فردي للمقاول ، انما هو اختيار و قرار ابوي ، بحيث نجدهم هم الذين يقررون و يوجهون ابناءهم في ممارسة الفعل المقاولاتي بهدف الحفاظ على التماسك العائلي و بعض التقاليد العائلية، ولذلك غالبا ما يتجه المقاول الى الاستثمار في النشاط العـــائلي الموروث عن الاباء او الاجداد، لتصبح المقاولة مكان لإعادة انتاج انشطة عائلية،[31] كما ان ما تحمله العائلة من رأسمال اجتماعي وشبكة علاقات اجتماعية سيرثها المقاول على اعتبار انه يمثل سيرورة لنشاط مقاولاتي عائلي سيجعله معروف داخل الوسط الاجتماعي و المهني الذي ينشط فيه، وعليه فالأسرة تلعب دورا هاما في اكساب المقاول رأسمال ثقافي واجتماعي يساعده في ممارسته للفعل المقاولاتي.

2. الفضاء التعليمي و التربوي:

قد تشكل مختلف الانساق التربوية و التعليمية بالمجتمع كالمدرسة ،المعاهد ، الجامعة ...الخ، فضاءات اجتماعية هامة تعمل على غرس الروح المقاولاتية لدى افراد المجتمع و كذا اعداد جيل ذو ثقافة مقاولاتية قوامها الابداع و الابتكار و الانجاز، بحيث تلعب دورا فعالا في تعليمهم مقومات الممارسة المقاولاتية، وعليه تتجه اقتصاديات الدول الحديثة الى تبني منهج التعليم المقاولاتي نتيجة لما اظهرته الكثير من الابحاث بان التأهيل و التعليم و التدريب هو العامل المحدد لظهور المقاولين في المجتمع، وانه لا يوجد مقاولين بالفطرة، فالمقاولاتية ماهي الا نظام يخضع للتعليم و التأهيل كغيره من المجالات، الا انها مجال متعدد الابعاد لا يمكن حصره في مجال واحد، وبالتالي فإن التعليم في هذا المجال لا بد ان يتوسع إطاره ليشمل جميع البرامج التعليمية لمختلف المستويات من الاساسي الى الثانوي الى الجامعي وكذا ادماج المفاهيم المتعلقة بها في مختلف التخصصات حتى يكون هذا النظام اكثر كفاءة في تحويل الافراد الى مقاولين.[32]

هذا وقد اشار " هاينز" بان التعليم المقاولاتي هو العملية او سلسلة من النشاطات التي تهدف الى تمكين الفرد ليستوعب ويدرك ويطور ومعرفته ومهاراته وقيمه و إدراك ان تلك العملية ببساطة لا تتعلق بحقل او نشاط معرفي معين، ولكنها تمكن الفرد من اكتساب مهارة تحليل المشكلات بأسلوب ابداعي من خلال التعرض لتشكيلة واسعة من المشكلات، والتي يجب عليه تعريفها و تحليلها و ايجاد الحلول المناسبة لها.[33]هذا وتبرز اهمية التعليم المقاولاتي من انها عملية تعزز قدرة الافراد على تحويل الافكار المقاولاتية لديهم او التي تدور في مخيلتهم الى واقع او حيز للتطبيق وهذا الواقع المقاولاتي بطبيعته يشمل: الابداع ، الابتكار، المخاطرة ، و القدرة على التخطيط و ادارة المشاريع لكي يستطيعوا تحقيق اهدافهم بكفاءة وفاعلية،[34] مما يساهم في دعم وتنمية وتطوير البناء الاجتماعي الذي يتفاعلون فيه.

3. الفضاء المهني:

يعد الفضاء المهني الوسط الذي يقضي فيه المقاولون معظم اوقاتهم، ومجالا خصبا لبناء شبكة العلاقات وتعزيز الرأسمال الثقافي والاجتماعي لديهم، وذلك من خلال ما يحتويه من منظمات وهيئات مهنية، والتي تعمل على التعريف بأفكارهم وطموحاتهم وتدافع على اهدافهم وتحرص على توجيههم نحو احسن السبل لتحقيقها، وعليه فإن انخراط المقاول في مثل هذه المنظمات يعد عاملا مهما في تعزيز ممارسته للفعل المقاولاتي باكثر فاعلية وكفاءة، ولعل من بين اهم هذه المنظمات المهنية نجد ما يلي:

- **الجمعيات المهنية:** تعد الجمعيات المهنية كيانات اجتماعية ذات نشاطات قانونية تجمع مجموعة من الافراد الذين ينتمون الى مهنة واحدة ولهم تطلعات مشتركة، تعمل هذه الجمعيات على جعل هؤلاء الافراد معرّفين مهنيا داخل الوسط الاجتماعي الذي يتفاعلون فيه، وتحرص على الحفاظ على خصوصيات وقيم ومعايير هذه المهنة من خلال تحديد متطلبات ممارسة المهنة وكذا الاخلاقيات المهنية الواجب توفرها في صاحب المهنة و التي تجعله مقبولا داخل الوسط المهني الذي ينشط فيه. وان انتماء المقاول لمثل هذه الجمعيات يساهم في توسيع شبكة علاقاته الاجتماعية و المهنية وهو ما يسمح له بإقامه علاقات تبادلية نفعية وتحقيق التموقع الجيد داخل البيئة السوسيومهنية التي ينتمي اليها و الذي سيسهم بدوره في استغلاله للفرص المتاحة و الاستفادة من التجارب و الخبرات المهنية لسابقيه و بالتالي ممارسته للفعل المقاولاتي بفاعلية وكفاءة.
- **النقابات:** لا تعمل النقابة على الدفاع على المصالح الاقتصادية للأفراد فقط، بل تتجاوزه الى تعزيز رأسمالهم الاجتماعي، فالعامل او المقاول هو فرد اجتماعي بطبعه، يرغب في العيش و العمل ضمن جماعات فتعتبر النقابة منظمة تحقق حاجاته الاجتماعية، فتكسبه مكانة اجتماعية في الوسط الذي يتفاعل فيه و تعزز شعوره بالأمان والثقة بالنفس وتحقق رغبته في الانتماء وهو ما يؤكده "**تانباوم**" في قوله " بأنها تعيد للعامل مجتمعه و تعطيه احساسا بالزمالة و تقدم له دور اجتماعي يفهمه وتجعل لحياته معنى حيث يشارك مع الآخرين في نسق متكامل من القيم".[35]
- **حاضنات الاعمال:** تعد الحاضنات منظمات قانونية خاصة أو تابعة للدولة أو مختلطة انشئت لتوفير جملة من الخدمات للمقاولين الذين يطمحون لممارسة الفعل المقاولاتي، وتعرف على انها " منظومة متكاملة انشئت لتوفير السبل، مكان مجهز وشبكة من العلاقات والاتصالات عن طريق ادارة متخصصة توفر جميع انواع الدعم اللازم لرفع نسب نجاح المؤسسات الملتحقة بها والتغلب على جميع المشاكل التي تؤدي الى الفشل والعجز عن النمو والاستمرار".[36] وعليه فان مثل هذه المنظمات وجدت لتفعيل ممارسة الفعل المقاولاتي لدى الافراد المبتدئين في هذا المجال، عبر توفير مجموعة من التسهيلات والخدمات واليات المساندة والدعم وكذا الترويج لثقافة الريادة والابداع والابتكار واكتشاف القدرات الابداعية واستغلالها في مشاريع انتاجية.

4. الفضاء الاعلامي:

لقد تزايد الاهتمام بأهمية دور الاعلام و وسائل الاتصال في تنمية المجتمع الحديث الذي اصبح يوصف بمجتمع المعلومات، هذا المجتمع الذي اصبحت فيه المعلومات المادة الخام والعنصر الرئيسي في عملية التفاعل الاجتماعي، بحيث تلعب الوسائط الاعلامية المختلفة ووسائل الاتصال الجماهيرية دورا كبيرا في نشر المعلومات ومشاركة الحقائق بين مختلف اطراف المجتمع، وتجعلهم على اطلاع على كل ما يحدث داخل المجتمع للجماعات والافراد وما يتم طرحه من الآراء والمشكلات التي تتطلب البحث والمناقشة واتخاذ المواقف اتجاهها، وكذا ما تقوم به مختلف الهيئات الاجتماعية والمنظمات الاقتصادية من عرض لأفكارها وبرامجها وهو ما يجعلها معروفة لدى مختلف اطراف المجتمع ولها موقعها في التفاعل الاجتماعي.

هذا وتعمل مختلف الوسائط الاعلامية ووسائل الاتصال خصوصا الجماهيرية منها في تفعيل الجانب التنموي الاقتصادي بما في ذلك جانب الاستثمار المقاولاتي وخلق الثروة، بحيث تعمل على نشر الوعي بأهمية قطاع المقاولات وذلك من خلال تشجيع تبني

الافكار المستحدثة، وغرس قيم الابداع لدى افراد المجتمع، وتعزيز الدافع الى الانجاز وكذا الانفتاح على العالم الخارجي و التعرف على التطلعات والفرص المتاحة داخل البيئة الاجتماعية، بالإضافة الى المساهمة في التعريف بجملة المخاطر التي تتضمنها هذه البيئة.

VI خـــــاتمة

لقد بذلت الجزائر ولازالت تبذل جهودا حثيثة من اجل تشجيع القطاع الخاص وترقية النشاط المقاولاتي باعتباره الخيار التنموي الاستراتيجي الذي تحقق به الانتقال من اقتصاد المحروقات الى اقتصاد المؤسسات، حيث اهتمت في هذا الشأن بتبني سياسة تدعيمية حاولت من خلالها تذليل الصعوبات والتحديات التي يواجهها المقاول الجزائري، وذلك عبر سن مجموعة من التشريعات القانونية والتنظيمية المدعمة لنشاطه وتقديم الدعم المالي عبر منح قروض وتسهيلات بنكية له ،املا منها في ان تساهم هذه السياسة في زيادة تشجيع افراد المجتمع على انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وممارسة العمل المقاولاتي وخلق الثروة وبالتالي المساهمة في اثراء الناتج القومي للبلاد ككل، غير ان هذه السياسة الحكومية لم تحقق الاهداف المرجوة منها، اذ اثبت الواقع والكثير من الدراسات التقييمية ان قطاع المقاولة في الجزائر لازال متأخرا ولم يستطع بعد فرض نفسه كقطاع تنموي اساسي يستند اليه الاقتصاد الوطني، وهذا نتيجة اغفال هذه السياسة الحكومية المنتهجة لجملة المتغيرات السوسيوثقافية التي يقوم عليها البناء المجتمعي الجزائري، مثل: مدى وعي الفرد الجزائري باهمية ممارسة المقاولة وخلق الثروة، درجة مشاركة العنصر النسوي في النشاط المقاولاتي، ودرجة تقبل الفرد الجزائري الاستثمار في بيئة لها درجة عالية من اللايقين، وكذا ما مدى ترسيخ الروح و الثقافة المقاولاتية لدى الفرد الجزائري؟

وأمام هذه التحديات والمتغيرات السوسيوثقافية التي يطرحها البناء المجتمعي الجزائري، إنه لمن الضروري ان تهتم السياسة الجزائرية في مجال دعم وتشجيع النشاط المقاولاتي بتوجيه جملة الأنساق الاجتماعية التي يتكون منها البناء السوسيوثقافي ككل نحو التكامل والتنسيق من أجل توفير بيئة خصبة للمارسة المقاولاتية، انطلاقا من دور الاسرة في غرس روح المبادرة والابداع لدى افرادها، وكذا دور وسائل الاعلام في نشر الوعي بأهمية النشاط المقاولاتي واقتناص الفرص وخلق الثروة، الى دور النظام التعليمي في ترقية نماذج الممارسة المقاولاتية ومواكبة التطور الحاصل في هذا المجال.

VII قائمة المراجع

1 - محمد قوجيل، **دراسة و تحليل سياسات الدعم المقاولاتية في الجزائر**، رسالة دكتوراه في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اشراف: يوسف قريشي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2016/2015، الجزائر، 153.

2 – بريجيت بيرجير، **منظموا العمل يستعدون للمعركة – في ثقافة تنظيم العمل** – ، ترجمة : محمد مصطفى غنيم، الدار الدولية للنشر و التوزيع، مصر، 1995 ، ص 08 .

3 – حسين بن الطاهر ، خذري توفيق ، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الوطني الاول : واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، 05-2013/05/06 ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الوادي ، الجزائر ، ص 03.

4– المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

5- حمزة لفقير، **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة**، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009/2008، الجزائر، ص 22.

6- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

7- حسين بن طاهر، خذري توفيق، مرجع سابق، ص 4.

8- حمزة لفقير، مرجع سابق، ص 25.

9- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

10 - حياة مراح، **المقاول الجزائري الجديد بين المعاناة والابداع**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2003 /2004، ص36 .

11- لطفي عبد الحميد، **الأنثروبولوجيا الاجتماعية**، دار المعارف ، دون ذ ط، مصر، 1979، ص39..

12 - رابح بن عيسى ، **انعكاسات محو الامية على الوظائف الاسرية و العلاقات الاجتماعية**، رسالة ماجستير ، في علم الاجتماع التربية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2011/2010، ص ص 57-59 ، بتصرف.

13- دافيدس وينسلون، **استراتيجية التغيير مفاهيم ومناظرات في ادارة التغيير**، ترجمة : تحية السيد عمارة ، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة ،1995،ص131.

14- بشاينية سعد، **تنظيم القوى العاملة بالمؤسسات العامة الصناعية الجزائرية**، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 1995/1994، ص 219 .

15 - بن يمينة السعيد، **فعالية تسيير الموارد البشرية لدى الشركات الاجنبية العاملة في الجزائر واثره على سلوك العامل** ،رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2، 2008/2007، ص155. بتصرف.

16 - عدمان رقية ، **المرأة المقاولة وتحديات النسق الاجتماعي** ،رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر ،2008/2007 ،ص 88.

17 - دباح نادية، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها**، رسالة ماجستير ادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2012/2011 ، ص 53

18- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

19- نيار نعيمة ، **الخلفية المهنية و الاجتماعية للشباب المنشئ للمؤسسات المصغرة**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة الجزائر،2008/2007 .ص 82.

20- دباح نادية ، المرجع السابق، ص ص 53-54 .

21 - المرجع نفسه، ص 56 .

22- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

23- عدمان رقية ، مرجع السابق، ص 89 .

24 - محمد قوجيل، **دراسة و تحليل سياسات الدعم المقاولاتية في الجزائر**، رسالة دكتوراه في تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، اشراف: يوسف قريشي ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2016/2015، الجزائر ،، ص 263.

25 - المرجع نفسه، ص 193.

26- المرجع نفسه ، ص 121.

27- المرجع نفسه، الصفحة نفسها، بتصرف.

28 - Mary Jo Hatch ,**Théorie des organisations**, De Boek Université, Paris, 2000, p22.
29 - Ibid, p23.

30- سهير محمد حواله، هند سيد احمد الشورجي ، **رأس المال الاجتماعي بالتعليم –مقوماته ومعوقاته**، مجلة العلوم التربوية ، العدد الثالث ، الجزء الثاني ، معهد الدراسات و البحوث التربوية، جامعة القاهرة، جوان 2014، مصر، ص 525، بتصرف.

31 – نعيمة ميار، **الخلفية المهنية و الاجتماعية للشباب المنشىء للمؤسسات المصغرة**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، اشراف: بومخلوف محمد، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 57 .

32- عمرو علاء الدين زيدان ، **ريادة الاعمال: القوة الدافعة للإقصاديات الوطنية**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، جامعة الدول العربية ،2007، ص ص 117-118.

33- محمد علي الجودي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، رسالة دكتوراه علوم، اشراف الاستاذ الدكتور: موسى رحماني، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص 144.

34 – المرجع نفسه، ص 147.

35 – عبد الباسط محمد حسن، **علم الاجتماع الصناعي**، المكتبة الانجلومصرية، د- ط ، مصر، 1972، ص 298.